

## 13 مليون دينار أرباح «بنك» من بيع قسائم استثمارية

أفاد بيت التمويل الكويتي بأنه «تم توقيع عقود البيع الابتدائية لبيع مجموعة من القسائم الاستثمارية بقيمة حوالي 32 مليون دينار، وسينتج عن ذلك تحقيق أرباح خلال الربع الرابع من عام 2013 بقيمة حوالي 13 مليون دينار في حال استكمال الإجراءات التعاقدية».

التفاصيل ص 37

المؤشر السعري  
7954.97  
بتغيير قدره  
+16.17  
0.4%

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

أكدوا ضرورة تنظيم سوق عمل قطاع التأمين

## خبراء لـ «الأخبار»: مهلة تحويل مكاتب التأمين بالعمولة إلى شركات وساطة غير كافية.. والـ 100 ألف دينار «مبلغ ضخم»

جيد بدوره، أشار رئيس مجلس إدارة شركة الرناج للتأمين أحمد العصفور إلى أن القرار سينظم سير سوق العمل، مبينا أن شركات الوساطة ستصبح تابعة لشركات التأمين التي ستعمل الودعية، لذا سيكون هناك نوع من عدم العدالة في هذا الموضوع.

واقترح العصفور أن تمتد فترة توفيق الاوضاع الى عام عوضا عن فترة الـ 6 شهور المقترحة حاليا على اعتبار ان العديد من الشركات تحتاج لمزيد من الوقت لتوفيق أوضاعها، لافتا الى ضرورة توفير التمويل الخارجي للرأغبين في تلبية متطلبات القرار، لاسيما ان التمويل الداخلي محدود في تلك الفترة، متوقفا ان تساعد شركات تأمين شركات الوسطاء وذلك بحكم حجم الأعمال الجيد الذي تملكه تلك الشركات.

عبدالرحمن خالد

لقرارات وزارة التجارة والصناعة الرامية لضبط سوق عمل التأمين وتنظيمه»، مشيرا الى ان المبلغ المحدد بـ 100 ألف دينار لعمل مكاتب التأمين بالعمولة قد يكون مبالغيا فيه قليلا ولكنه في النهاية يهدف الى ضبط سير العمل في السوق.

وبين ان هناك نحو 240 مكتب تأمين بالعمولة في الكويت ونحو 40٪ من تلك المكاتب تعمل على تسوية أوضاعهم الآن، لافتا الى ان مبلغ الـ 100 ألف دينار يعتبر ضخما جدا وأصحاب المكاتب التأمين بالعمولة فوجئوا به. وقال الطحان «باعترافنا ان كثيرا من المكاتب قامت بتصفية أمورهم وخرجت من السوق، وهذا ما كنا نريده ولكننا لا نريد ان يتم الإضرار بأحد»، مشيرا الى انه اذا تم النظر في قطاع التأمين في مملكة البحرين سيلاحظ ان عدد شركات التأمين قليل والسوق يوجد به انضباط

البدائية ومن الأساس عندما كانت هناك تراخيص للجميع. وأوضح الوهيب «نحن مؤيدون ومؤازرون لأي قرار ينظم سوق العمل لدى شركات التأمين ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل التنظيم سابق أم لاحق؟».

وبالنسبة لقانون شركات التأمين الجديد، أشار الوهيب إلى ان القانون يعتبر بادرة جيدة، لاسيما انه قانون يشمل قطاعا حيويا ومهما للغاية والذي يعتبر من أهم القطاعات بعد قطاع البنوك مباشرة. وبالنسبة لتنظيم آلية عمل شركات العمولة، قال الوهيب: من المفترض ان يتم سن قوانين للشركات التي قد تكون جديدة أو ضعيفة نوعا ما لصالح السوق ويتم تقديم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة. من جانبه، قال مدير إدارة التسويق والتطوير في شركة الطحان: «نحن من الداعمين

البعض يستغل شركات التأمين بد (الكاش)»، لافتا الى ان بعض الشركات تأخذ الوثائق ويتم تسهيلها ولا يتم توريدها للشركات الاخرى، مبينا ان هناك قضايا كثيرة في هذا الجانب، وفي المقابل هناك مكاتب ملتزمة وذات اسم مشهود له، مشددا على أهمية تحديد دور شركات الوساطة والذي سيسهم في تحديد مسؤوليتها والتزاماتها.

وقال الوهيب ان الموضوع عبارة عن سلسلة متكاملة ولكن للأسف حلقات كثيرة في تلك السلسلة مفقودة وهو الأمر الذي يؤكد ان العديد من شركات التأمين بالعمولة ليس لها دور واضح أو محدد، بل ان عملها يكتنفه العديد من الضبابية بحكم ان دورها غير معروف من الأساس.

وأكد الوهيب انه يقف على الحياد من القرار، مطالبا بضرورة ان يكون التقييم بشكل شامل وليس من زاوية واحدة فقط، مبينا ان الخطأ كان منذ



أيمن الطحان



أحمد العصفور



عبد الرزاق الوهيب

قوتها على تطوير أداء سوق العمل في القطاع، وتحديد إدارة التأمين في الوزارة التي قامت مؤخرا بتطوير أداء موظفيه، حيث قال الرئيس التنفيذي لشركة تازر للتأمين عبدالرزاق الوهيب ان هناك عددا كبيرا من المعترضين على القرار، مشيرا الى ان تنظيم سوق التأمين أمر لا بد منه، متسائلا عما إذا كان هذا التنظيم مدروسا أو ليس مدروسا.

وأضاف الوهيب: «لأسف

السوق وتصفية أمورهم أو اندماجهم مع شركات كبيرة. وقد استطاعت «الأخبار» آراء خبراء في قطاع التأمين لمعرفة رؤيتهم حول القرار، حيث قال البعض ان المدة غير كافية وان المبلغ يعتبر ضخما، في حين أشار البعض الى وجوب تنظيم سوق العمل في قطاع التأمين داخل الكويت في حين أكد البعض من مؤيدي القرار انه قرار بخدم صالح العمل، علما ان «التجارة» تعمل بكامل

تقوم مكاتب التأمين بالعمولة خلال الفترة الحالية بتعديل أوضاعها أو تصفية أمورها أو اندماجها مع شركات تأمين كبرى، وذلك طبقا للقرار الوزاري رقم 354 الذي أصدرته وزارة التجارة والصناعة منتصف شهر أغسطس الماضي بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 81 لعام 2012 الصادر خلال فترة تولي د.أماني بورسلي حقيبة الوزارة، علما ان المهلة المعطاة للشركات لتوفيق أوضاعها هو منتصف فبراير من 2014.

ولأن القرار ينص على تحويل مكاتب التأمين بالعمولة إلى شركات وساطة برأس مال 100 ألف دينار، فقد أدى ذلك إلى انزعاج عدد كبير من أصحاب مكاتب التأمين بالعمولة لضخامة المبلغ المطلوب حسب وصفهم فضلا عن قصر المدة الممنوحة من «التجارة» لتوفيق الأوضاع، مما تسبب في خروج عدد كبير من تلك المكاتب من

### إعلانات البورصة

العقارية بأن إحدى الشركات التابعة لها في الجمهورية التركية وهي شركة أدا مينا للتطوير العقاري تقوم حاليا بشراء أراض في مدينة صنبجة - بالجمهورية التركية، وذلك بغرض القيام بتطويرها كمشروع سكني بنظام القلل. وذلك بقيمة إجمالية تصل إلى 11,8 مليون دولار بمساحة إجمالية تقدر بـ 41. 470 2م تقريبا.

الانسحاب الاختياري لـ الاتحاد من السوق: أفادت شركة الاتحاد العقارية بان مجلس إدارة الشركة اتخذ قرارا بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية وتكليف الإدارة باتخاذ الإجراء اللازم بموجب القرار رقم 3 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 12/4/2011 بشأن نظام الإدراج في بورصة الأوراق المالية. شركة تابعة لـ «مينا» تنشر أراضى بنوكيا: أفادت شركة مينا

للمناقصات، مشيرة الى ان المناقصات والمشاريع التي ترتبنا فيها الأول (أقل الأسعار) تتمثل في المناقصة رقم: أم دبليو-ايه اف -240.2009 الخاصة بأعمال ترابية وأسفلت وبنية تحتية ومبان خرسانية ومعدنية، على فرع الشركة بأبوظبي، لمدة 14 شهرا وبقيمة 99,07 مليون درهم إماراتي ما يعادل 7,60 ملايين دينار.

وقالت انه يتوقع ان يتم البدء في تطوير المشروع قريبا بعد الانتهاء من استكمال إجراءات تحويل الأراضي والحصول على تراخيص البناء. «المشتركة» تحل المركز الأول في مناقصة بقيمة 7.60 ملايين دينار: أفادت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات في بيان على موقع البورصة بأنه لم يصلها أي كتب رسمية بالترسية بعد

## ليدرز جروب: فرص ذهبية أمام أصحاب المشاريع الصغيرة في القطاع السياحي

تعد بمنزلة الإفاقة للقطاع من جديد من غفلة استمرت لسنوات لكن وبكل أسف فإن هذه الجهود تبدل في ظل غياب الرؤية الواضحة لخطة عمل متكاملة تنهض به وتعيد للكويت مكانتها السياحية بين دول المنطقة.

والسؤال الذي تطرحه «ليدرز جروب» اليوم من خلال هذا التقرير هو لماذا لا تتم الاستعانة بأهل الخبرة وأصحاب الدراية بالقطاع السياحي في مصير هذا القطاع الحيوي المهم والعودة إلى ما أقرته الإستراتيجية السياحية التي خرجت للنور أواخر العام 2005 وأكدت على ضرورة إنشاء هيئة سياحة مستقلة للشؤون السياحية تضمنت دراسة شاملة ومنزّنة لما تحتاجه الكويت حتى تكون في مصاف الجهات السياحية العالمية.

ويؤكد التقرير على ضرورة الالتفات إلى دور السياحة في توسيع مجالات الفرص الوظيفية ليس في القطاع الحكومي بينما من خلال القطاع الصغير والمتوسط التي تخدم السياحة وغيرها من القطاعات منها على سبيل المثال لا الحصر مكاتب السياحة والسفر وأعمال الإرشاد السياحي ووسائل نقل السياح والمطاعم والمقاهي، وكذلك توفير أنشطة رياضية متعددة مثل ركوب الخيل والجمال والرياضة الشراعية، علاوة على تنظيم معارض للصراف اليدوية والمنتجات العلاجية التي تعتمد على الطبيعة الصحراوية وغيرها من الأفكار التي يجب الاهتمام بها والتي بالتأكيد سيكون لها دور كبير كخطوة على طريق تنشيط الحركة السياحية السياحية الذي لا يحظى إلا بحدود دنيا من النمو، فكيف لا تقتصر رؤية تغيير الكويت وتحويلها إلى مركز متقدم تجاريا وماليا وسياحيا على المستويين الإقليمي والعالمي في حال استمرار تضييق مجال فرص الوظائف وعرقلة المشاريع الصغرى والكبرى على حد سواء. ولا يبدو أن التجاذب السياسي والصراع بين البرلمان والحكومة هما السببان الوحيدان اللذان أخرا تنمية الكويت، لكن على ما يبدو هناك أسباب أخرى تمثلت في عدم الاقتصاد في عمل دول ومدن عربية وعالمية استطاعت بعضها في 10 سنوات فقط تحقيق التطور والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والعصرية.

تعد بمنزلة الإفاقة للقطاع من جديد من غفلة استمرت لسنوات لكن وبكل أسف فإن هذه الجهود تبدل في ظل غياب الرؤية الواضحة لخطة عمل متكاملة تنهض به وتعيد للكويت مكانتها السياحية بين دول المنطقة.

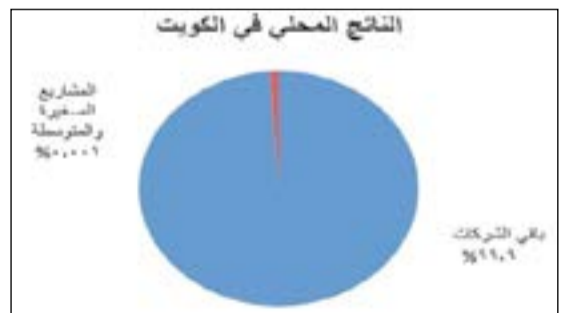
والسؤال الذي تطرحه «ليدرز جروب» اليوم من خلال هذا التقرير هو لماذا لا تتم الاستعانة بأهل الخبرة وأصحاب الدراية بالقطاع السياحي في مصير هذا القطاع الحيوي المهم والعودة إلى ما أقرته الإستراتيجية السياحية التي خرجت للنور أواخر العام 2005 وأكدت على ضرورة إنشاء هيئة سياحة مستقلة للشؤون السياحية تضمنت دراسة شاملة ومنزّنة لما تحتاجه الكويت حتى تكون في مصاف الجهات السياحية العالمية.

ويؤكد التقرير على ضرورة الالتفات إلى دور السياحة في توسيع مجالات الفرص الوظيفية ليس في القطاع الحكومي بينما من خلال القطاع الصغير والمتوسط التي تخدم السياحة وغيرها من القطاعات منها على سبيل المثال لا الحصر مكاتب السياحة والسفر وأعمال الإرشاد السياحي ووسائل نقل السياح والمطاعم والمقاهي، وكذلك توفير أنشطة رياضية متعددة مثل ركوب الخيل والجمال والرياضة الشراعية، علاوة على تنظيم معارض للصراف اليدوية والمنتجات العلاجية التي تعتمد على الطبيعة الصحراوية وغيرها من الأفكار التي يجب الاهتمام بها والتي بالتأكيد سيكون لها دور كبير كخطوة على طريق تنشيط الحركة السياحية السياحية الذي لا يحظى إلا بحدود دنيا من النمو، فكيف لا تقتصر رؤية تغيير الكويت وتحويلها إلى مركز متقدم تجاريا وماليا وسياحيا على المستويين الإقليمي والعالمي في حال استمرار تضييق مجال فرص الوظائف وعرقلة المشاريع الصغرى والكبرى على حد سواء. ولا يبدو أن التجاذب السياسي والصراع بين البرلمان والحكومة هما السببان الوحيدان اللذان أخرا تنمية الكويت، لكن على ما يبدو هناك أسباب أخرى تمثلت في عدم الاقتصاد في عمل دول ومدن عربية وعالمية استطاعت بعضها في 10 سنوات فقط تحقيق التطور والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والعصرية.



نبيلة العنجري

قالت مدير عام شركة «ليدرز جروب» للاستشارات والتطوير نبيلة العنجري، إن تأسيس قطاع السياحة كان بداية على الطريق الصحيح للاهتمام بهذا القطاع، حيث تم منحه الميزات التي تكفل تطويره حتى ولو بشكل جزئي واهتماما يخوله بأن يكون أداة تحرك المياه الراكدة في القطاع السياحي بالكويت. وأشار التقرير السياحي الشهري لشركة ليدرز جروب التي أنه على الرغم من كل المعوقات التي يواجهها قطاع السياحة من ضعف الميزانيات وروتين قاتل وبيروقراطية القرار إلا اننا بدأنا نرى جهودا مبدولة من القائمين على هذا القطاع، رغم انهم يقفون مكتوفي الأيدي أمام تلك العقبات، والتي



### تحديات ملحة

من أهم تحديات الكويت الملحة اليوم قبل الغد حسب تقارير دولية أهمها الصادرة من «صندوق النقد الدولي»، المرور بمرحلة تنفيذ مراحل اقتصاد ما بعد النفط، وحتى يتم المرور باقتصاد متنوع في الكويت يجب التخطيط لاقتصاد غير نفطي يتواءم مع طبيعة الكويت الجغرافية، ولا بد أن يكون القطاع السياحي ضمن أولويات هذا التخطيط. ولفت التقرير إلى أن جميع التوقعات تؤكد تراجع نمو الاقتصاد الكويتي مع نهاية العام 2013، والذي يتوقع أن تبلغ نسبته 3,3٪ فقط ما سينعكس على مختلف القطاعات ومنها القطاع السياحي الذي لا يحظى إلا بحدود دنيا من النمو، فكيف إذن نتحقق رؤية تغيير الكويت وتحويلها إلى مركز متقدم تجاريا وماليا وسياحيا على المستويين الإقليمي والعالمي في حال استمرار تضييق مجال فرص الوظائف وعرقلة المشاريع الصغرى والكبرى على حد سواء. ولا يبدو أن التجاذب السياسي والصراع بين البرلمان والحكومة هما السببان الوحيدان اللذان أخرا تنمية الكويت، لكن على ما يبدو هناك أسباب أخرى تمثلت في عدم الاقتصاد في عمل دول ومدن عربية وعالمية استطاعت بعضها في 10 سنوات فقط تحقيق التطور والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والعصرية.

## طموحك أمامك

خدمات تمويلية شاملة  
ومطابقة للشريعة الإسلامية

2495 4333  
www.alrajhibank.com.kw

مصرف الراجحي Al Rajhi Bank

أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط - يورو موني